المجلة العربية للعلوم الإدارية
مجلد 26، عدد 2، 2019، 199 – 221

دور الكفاءة الذاتية المالية في العلاقة بين المعرفة المالية للمصريين وشمولهم المالي

أمير علي المرسي شوشة
جامعة دمياط
جمهورية مصر العربية

الملخص

هدف الدراسة: سعت هذه الدراسة إلى استقصاء الأثر المباشر للمعرفة المالية للمصريين على شمولهم المالي، واختبار الكفاءة الذاتية المالية إذا ما كانت تتوسط العلاقة بين المعرفة المالية والشمول المالي.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار أثر المعرفة المالية على الشمول المالي، وتصميم مجموعة من نماذج الانحدار المتعدد وفقا للمنهجية التي أوضحها (Baron and Kenny, 1986) لاختبار الدور الوسيط للكفاءة الذاتية المالية في العلاقة بين المعرفة المالية والشمول المالي.

البيانات وعينة الدراسة: اعتمدت الدراسة على استمارة استقصاء لجمع البيانات عن متغيرات الدراسة من عينة قوامها 385 مفردة من المصريين: 40% منهم من الإناث و60% من الذكور.

نتائج الدراسة: أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي معنوي للمعرفة المالية على الشمول المالي، كما أوضحت أن الكفاءة الذاتية المالية تتوسط بشكل جزئي العلاقة بين المعرفة المالية والشمول المالي.

الخاتمة: انتهت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات لصانعي القرار في أجهزة الدولة على مستوى التعليم والإعلام والمؤسسات المالية؛ بغرض إثراء المعرفة المالية للمصريين وتعزيز الاعتقاد في كفاءتهم المالية باعتبارهما من آليات تحسين مستوى الشمول المالي.

مصطلحات علمية: الشمول المالي، المعرفة المالية، الكفاءة الذاتية المالية.

المقدمة

إن الشمول المالي إستراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية على مستوى الفرد والأسرة وكذلك على مستوى المجتمع أو الدولة. وتنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الشمول المالي؛ نظرا للعديد من نواتجه الإيجابية؛ فقد أشارت الأدبيات إلى أن الشمول المالي من أكثر طرق التغلب على الحرمان وعدم عدالة توزيع الدخل القومي بين شرائح المجتمع (Ardic *et al.*, 2011)، وأوضحت تلك الأدبيات أن الشمول المالي يُعد بمثابة إستراتيجية لتحقيق الرفاهية والتنمية الاقتصادية الشاملة (Claessens, 2006; Arora, 2014).

علاوة على ذلك، أوضح تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن الشمول المالي يؤدي إلى التمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة والمهمشة (World Economic Forum, 2018). وقد

تم تسلم البحث في 2018/11/18، عُدِّل في 2019/3/14، أجيز للنشر في 2019/4/7.

أوضحت دراسة Beck *et al.* (2009) أن العديد من الدول عانت من ظاهرة الاستبعاد المالي للفئات الفقيرة والمهمشة على الرغم من تمتع القطاع المالي في بعض هذه الدول بمعدل نمو مرتفع، وأشاروا إلى أن أكثر من نصف المجتمع في الدول النامية لا يمكنهم الوصول للخدمات المالية الرسمية.

وفي تقرير للبنك الدولي استهدف قياس الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية في ما يزيد على 140 دولة عبر العالم رُصِدت المؤشرات الآتية عن مصر: 33% من البالغين في مصر لديهم حسابات مصرفية، الفجوة بين الرجال والنساء ممن يمتلكون حسابات مصرفية 12%، والفجوة بين الأغنياء والفقراء ممن يمتلكون حسابات مصرفية 21%، وبمفهوم المخالفة 67% من الأشخاص البالغين في مصر لا يمتلكون حسابات مصرفية، وتزداد تلك النسبة بين النساء، وكذلك تزداد بمعدل أكبر بين الفقراء (Demirgüç-Kunt *et al.*, 2018)، وتوضح تلك المؤشرات مشكلة الدراسة المتمثلة في ضخامة ظاهرة الاستبعاد المالي في مصر.

ولعل ما زاد من أهمية الشمول إحجام العديد من المؤسسات المالية – وبصفة خاصة البنوك – عن تقديم خدماتها لشرائح عريضة من الفقراء والمهمشين ووضع قواعد في بعض الأحيان تؤدي إلى عدم العدالة في معاملة عملاء ذلك القطاع الحيوي. وتبرر تلك المؤسسات ذلك بارتفاع تكلفة تقديم الخدمات المالية للفئات المشار إليها بما يجاوز العائد منها وانعدام أو انخفاض تاريخهم الائتماني. وتضيف إلى ذلك صعوبة توصيل الخدمات المالية للمناطق النائية أو المهمشة بسبب ضعف البنية الأساسية (Panigyrakis, *et al.*, 2002).

ومؤخرا اهتمت مصر بصورة كبيرة بالشمول المالي؛ نظرا لدوره في تيسير التوزيع الكفء للموارد الاقتصادية. كما أن الشمول المالي ييسر الوصول إلى الخدمات المالية ويؤدي إلى تحسين قدرة الأفراد على الإدارة اليومية لأموالهم، ويحد من الاعتماد على مصادر التمويل غير الرسمية، التي عادة ما تقوم على استغلال الأفراد (Sarma, 2008). وفي 2014، أضافت Arora أن الشمول المالي يوفر فرصا متساوية للجميع في الوصول إلى التمويل؛ ما يجعل الأفراد أكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد القومي، ويزيد من قدرتهم على إدارة تدفقاتهم النقدية ويحسن مستواهم المعيشي ويخفض تكلفة معاملاتهم المالية؛ وذلك مقارنة بالقطاع غير الرسمي.

علاوة على ما أظهرته الفقرات السابقة من أهمية الشمول المالي فإن الدراسة الحالية يمكن تبرير أهميتها بكونها من أوائل أبحاث الشمول المالي في البيئة العربية. وفي هذا السياق تسعى هذه الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين المعرفة المالية والشمول المالي. كما تسعى إلى اختبار الكفاءة الذاتية المالية لعينة من الشعب المصري إذا ما كانت تتوسط تلك العلاقة.

ويشمل ما يلي – من الدراسة الحالية – استعراض الدراسات السابقة والنظريات العلمية المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة والمُستخدمة في صياغة العلاقات بين تلك المتغيرات وتفسيرها. وكذلك عرض بيانات الدراسة وعينتها من حيث الحجم والمواصفات

وأداة جمع البيانات واختبارات الثبات والصدق لمقاييس متغيرات الدراسة. كما تم تناول منهجية الدراسة من حيث ترميز متغيرات الدراسة وتصميم نماذج الانحدار اللازمة لاختبار فروض الدراسة، ووصف متغيرات الدراسة من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومصفوفة الارتباط بين تلك المتغيرات، وقد حللت البيانات من خلال تطبيق نماذج الانحدار المتعدد؛ لاختبار الأثر المباشر للمعرفة المالية على الشمول المالي، وكذلك اختبار الدور الوسيط للكفاءة الذاتية المالية في العلاقة بين المعرفة المالية والشمول المالي. كذلك نوقشت نتائج الدراسة في ضوء نظريات الشمول المالي والمعرفة المالية وأدبياتهما وفي ضوء محددات الدراسة مع مراعاة الثقافة والبيئة العربية. واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات لصانعي القرار ومقترحات بدراسات مستقبلية.

الدراسات السابقة وفروض الدراسة

ظهر اصطلاح الشمول المالي (Financial Inclusion) في مطلع القرن الحالي، وفي تعليق لكوفي عنان (خلال حضوره مؤتمر هيئة الأمم المتحدة عام 2005 بعنوان عام التمويل الأصغر) على القيود التي تستبعد الناس من المشاركة في النظام المالي الرسمي قال: إن الحقيقة الصارخة هي أن معظم الفقراء في العالم لا يزالون يفتقرون إلى الخدمات المالية المستدامة، سواء كانت ادخارا أو ائتمانا أو تأمينا (c. a. Gupte, *et al.*, 2012). وفي ذلك التعليق إشارة واضحة إلى القطب الآخر للشمول المالي وهو الاستبعاد المالي.

وتنبع جذور الاستبعاد المالي من ظاهرة أقدم وأكبر وأعم وأشمل، هي ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي. والاستبعاد المالي يُعرف بأنه حرمان فئات معينة من المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية (Leyshon and Thrift, 1996). كما يُعرف الاستبعاد المالي بأنه انعدام فرص وصول شرائح معينة من المجتمع إلى الخدمات المالية الضرورية بجودة مناسبة وبتكلفة مناسبة (Sinclair, 2001). ويُعرفه Carb *et al.* (2005) بأنه انعدام قدرة شرائح معينة من المجتمع على الوصول إلى النظام المالي الرسمي. وقد رصدت أدبيات الاستبعاد المالي (Kempson and Whyley, 1999; Kempson, 2000) خمسة أشكال للاستبعاد المالي، هي:

- الاستبعاد الجغرافي (Geographical Exclusion): حيث تستبعد شرائح معينة من المجتمع بسبب بعد المسافة.
- الاستبعاد بسبب الشروط والأحكام (Condition Exclusion): وهنا يكون الاستبعاد نتيجة عدم ملاءمة شروط تقديم الخدمات المالية وأحكامه لبعض فئات المجتمع أو شرائحه.
- الاستبعاد بسبب السعر (Price Exclusion): ويقع هذا الشكل من أشكال الاستبعاد المالي بسبب ارتفاع تكلفة المنتجات والخدمات المالية.
- الاستبعاد بسبب التسويق (Marketing Exclusion): ويحدث هذا النمط من أنماط

الاستبعاد عندما يستهدف النظام أو المؤسسة فئات بعينها تسوق وتبيع لها المنتجات والخدمات المالية فقط.

- الاستبعاد الذاتي أو الطوعي (Self-exclusion): ويحدث عندما يقرر بعض الأفراد استبعاد أنفسهم من استخدام النظام المالي الرسمي إما بسبب الخوف من الرفض وإما لوجود حواجز نفسية أو ثقافية.

وينبغي التنويه إلى أن أدبيات الشمول المالي نظرت إليه أحيانا من منظور جانب العرض أو المؤسسات المالية، وأحيانا أخرى نظرت إليه من منظور جانب الطلب أو مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية (Mitton, 2008). ومن منظور الطلب تركز أدبيات الشمول المالي على استغلال قدرات الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وتقييم جودتها. ويسهم ذلك المنظور في تفسير ظاهرة الشمول في ضوء فهم الاختلافات بين الأفراد والمجتمعات. ومن منظور العرض تركز أدبيات الشمول المالي على دور المؤسسات المالية في تقديم الخدمات والمنتجات المالية للأفراد ولشرائح المجتمع وفئاته المختلفة. ويعني ذلك التركيز على النظام المالي الرسمي ومنع استغلال جهات التمويل غير الرسمية لفئات الفقراء والمهمشين. ويعكس الشمول المالي من هذا المنظور قدرة المؤسسات المالية الرسمية على جذب العملاء وتشجيع استخدام المنتجات والخدمات المالية ونشرها على نطاق واسع. كما يعكس هذا المنظور عمق النظام المالي الرسمي؛ بمعنى مدى قدرة مؤسساته على تقديم جميع الخدمات والمنتجات المالية لمستهلكيها (Arora, 2014; Evans, 2016).

وقد بدأت لجنة الشمول المالي التابعة للحكومة الهندية تقريرها عن تلك الظاهرة بتعريف الشمول المالي؛ حيثُ وصفته بأنه تأكيد لوصول الخدمات المالية والائتمان الكافي إلى الفئات المهمشة والفقراء ومحدودي الدخل في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة (Rangarajan, 2008). ولمزيد من الإيضاح عرفت تلك اللجنة الشمول المالي بأنه التوسع الهادف في استخدام المنتجات والخدمات المالية كالادخار والاقتراض والتأمين والتحويلات والمدفوعات من قِبل قاعدة عريضة من الأفراد من مختلف شرائح المجتمع، مع التركيز على الشرائح الفقيرة والمهمشة. وفي الاتجاه نفسه، عرفت Sarma (2008) الشمول المالي بأنه: تأكيد وصول الأنظمة المالية الرسمية وإتاحتها واستخدامها من قِبل جميع أفراد المجتمع. وترى هذه الدراسة أن الشمول المالي هو تلك العملية التي تتسم بتعزيز فرص وصول الأفراد للنظام المالي الرسمي واستخدام المنتجات والخدمات المالية المتنوعة.

من جانب آخر، وفي إشارة مبكرة إلى المعرفة المالية تناولت إحدى الدراسات (Jelley, 1958) أهمية كفاءة الفرد في مجال إدارة الأموال، ولكنها لم تُشر إلى مصطلح (Financial Literacy) أو المعرفة المالية. وعلى الرغم من ذلك تُعد تلك الدراسة من أوائل الدراسات التي نادت بأهمية تعليم الأفراد جدوى السلوك المالي. ويمكن تعريف المعرفة المالية بأنها قدرة الفرد على بناء أحكام مدروسة واتخاذ قرارات فعالة في ما يتعلق باستخدام الأموال وإدارتها (Schagen and Lines, 1996).

ويُمكن تعريف المعرفة المالية بأنها مستوى معرفة الفرد المالية وقدرته على استغلال تلك المعرفة بما يؤدي إلى تحسين وضعه المالي (Lusardi and Mitchell, 2014) ويرى Remund (2010) أن المعرفة المالية هي مدى إدراك الفرد وفهمه للمفاهيم المالية وتوافر القدرة والثقة على إدارة شؤونه المالية واتخاذ القرارات المالية المناسبة، وذلك في إطار أحداث الحياة والمتغيرات الاقتصادية. وترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن المعرفة المالية هي الوعي والمعرفة والمهارات والتوجهات والسلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة (c. a. Atkinson and Messy, 2011).

وقد أشار Fauziah *et al.* (2008) إلى أن غياب المعرفة المالية يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية غير مدروسة، وهو ما يؤثر بشكلٍ سلبي على تقييم الأفراد للخدمات والمنتجات المالية الرسمية ويقلل الطلب عليها. وترى الدراسة الحالية أهمية اكتساب الأفراد للمعرفة المالية في تقييم مدى ملاءمة الخدمات والمنتجات المالية لاحتياجاتهم، وهكذا يُمكن استغلالها لتحقيق الشمول المالي ورفع مستوى الرفاهية المالية.

وعن محددات الشمول المالي في إفريقيا، أوضحت نتائج إحدى الدراسات (Evans, 2016)، التي اعتمدت على بيانات عشرين دولة مدرجة ضمن قاعدة بيانات البنك الدولي، أن أسباب الاستبعاد المالي في تلك الدول تكمن في ارتفاع تكلفة المعاملات، وضعف البنية التحتية المالية، وارتفاع مستويات الفقر، والأمية المرتفعة، وغياب المعرفة المالية. وأظهرت تلك الدراسة أن السبب الأهم للاستبعاد المالي هو غياب المعرفة المالية.

وتعزز المعرفة المالية السلوكيات المالية المرغوب فيها، وتدعم القدرات المالية للأفراد وتحسن مستويات إدراكهم للرفاهية المالية (Shusha, 2016). كما تسهم المعرفة المالية في تمكين الأفراد ماليا وتطوير جودة حياتهم وتنمية المهارات والمعارف المالية واستغلالها عند المفاضلة بين الخيارات واتخاذ القرارات المالية (Klapper, *et al.*, 2015). وقد يؤدي ذلك إلى تعزيز ثقة الأفراد عند اتخاذ القرارات المالية ويحسن قدراتهم على الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية ويدعم رغبتهم في استخدامها.

وفي أدبيات المعرفة المالية، تُعد نظرية التعلم الاجتماعي (Social Learning Theory) أساسا نظريا؛ فطبقا لتلك النظرية يتعلم الأفراد بعضهم من بعض في أثناء التفاعلات الاجتماعية، وذلك من خلال الملاحظة والمحاكاة. وطبقا لتلك النظرية يستطيع الأفراد اكتساب المعارف والمهارات التي تغير سلوكياتهم تجاه المشكلات المالية وتدعم قدراتهم على حلها. وتفترض النظرية وجود علاقة إيجابية بين وعي الأفراد وتغيير سلوكياتهم، وترى أن الأنماط السلوكية للأفراد تتأثر من خلال ملاحظة سلوكيات أشخاص آخرين، وهكذا ترى النظرية أن عمليات التعلم قد تتم بطريقة غير مباشرة؛ بما يسهم في تطوير وعي الأفراد وتغيير سلوكهم (Braunstein and Welch, 2002).

وبناء عليه؛ ترى هذه الدراسة أنه في حالة الرغبة في الارتقاء بمستويات الشمول المالي لابد من زيادة وعي الأفراد بأهمية الخدمات والمنتجات المالية الرسمية ودورها في تطوير رفاهيتهم المالية، ومن ثم جودة حياتهم. ويرجع ذلك إلى دور الوعي المالي وأثره الكبير على استجابات الأفراد للمشكلات والمواقف المالية وتحسين أدائهم وسلوكياتهم المالية. وتحسين الوعي قد يكون من خلال إكساب الأفراد المعارف والمهارات المالية، التي تؤثر في خياراتهم وقراراتهم وتغير سلوكياتهم المالية. وقد تتم تلك العملية من خلال التعليم المباشر أو من خلال التعلم الاجتماعي. ولعل تطبيق مبادئ المعرفة الاجتماعية، كالمهارات الإدراكية والاجتماعية ومهارات ضبط الذات، تؤثر بدورها على سلوكيات الأفراد وقراراتهم ومنها المالية. وهكذا يُمكن للأفراد التعلم من خلال التفاعل الاجتماعي الذي يقوم بدور مهم في دعم فهمهم وتشكيل قيمهم ومعارفهم واتجاهاتهم نحو الموارد المالية.

كما ترى هذه الدراسة أن اكتساب المعرفة المالية هو تلك العملية التي تُمكِن الأفراد من تحسين إدراكهم للمفاهيم المالية والارتقاء بقدراتهم على تشخيص المخاطر والفرص المرتبطة بالخدمات والمنتجات المالية. وهكذا، يمكن توقع أثر إيجابي للمعرفة المالية على خيارات الأفراد واستخداماتهم للمنتجات والخدمات المالية؛ حيثُ يكتسب الأفراد المعارف والمهارات المالية ثُم يحولونها إلى خيارات وقرارات مالية، ومن ثم شمول مالي أو يقررون بمحض إرادتهم دمج أنفسهم في النظام المالي الرسمي. وفي هذا السياق يمكن صياغة:

الفرض الأول: تؤثر المعرفة المالية إيجابيا على الشمول المالي

هناك اتجاه حديث قادته دراسة Mindra and Mayo (2017)، ويتمثل في دراسة الكفاءة الذاتية المالية بوصفه متغيرا وسيطا. وقد أوضحت نتائج تلك الدراسة أن الكفاءة الذاتية المالية تتوسط جزئيا العلاقة بين المعرفة المالية والشمول المالي. ويمكن تبرير ذلك بأن المعرفة المالية توفر للأفراد المعارف والقدرات والمهارات اللازمة لتقييم مدى ملاءمة المنتجات والخدمات المالية لاحتياجاتهم، ومن ثم استغلالها، ويجنب ذلك الأفراد اتخاذ قرارات مالية غير مدروسة. وهكذا يُمكن تحقيق الشمول المالي أو تعزيزه من خلال الارتقاء بمستوى المعرفة المالية لدى أفراد المجتمع وشرائحه المختلفة. والارتقاء بمستوى المعرفة المالية ينعكس بدوره على الحالة السيكولوجية لهؤلاء الأفراد، التي تدعم حالة الثقة في قدراتهم الذاتية على المفاضلة بين خيارات المنتجات والخدمات المالية وصنع قرارات مالية سديدة. وفي ضوء ذلك يمكن صياغة:

الفرض الثاني: تتوسط الكفاءة الذاتية المالية العلاقة بين المعرفة المالية والشمول المالي

في ما يلي تتناول الدراسة مجتمع الدراسة وعينتها ومواصفاتها، وأداة جمع البيانات وما تشمله من مقاييس لمتغيرات الدراسة واختبار ثبات تلك المقاييس وصدقها، ونماذج

الانحدار اللازمة لاختبار التأثير المباشر للمعرفة المالية على الشمول المالي، والدور الوسيط للكفاءة الذاتية المالية في العلاقة بين المعرفة المالية والشمول المالي.

البيانات وعينة الدراسة

نظرا لصعوبة إجراء دراسة على عينة عشوائية تغطي جميع محافظات مصر وكافة قطاعاتها الاجتماعية والثقافية اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب العينة الميسرة في اختيار مفردات الدراسة. وفي ما يتعلق بحجم العينة – طبقا لـ Saunders *et al.* (2016) – فإن الحد الأدنى لعينة الدراسة 384 مفردة، وذلك اعتمادا على حجم مجتمع (المصريين) أكبر من مليون مفردة ونسبة خطأ 5%. وبناء عليه ولضمان الوصول لذلك الحد؛ فقد وزعت 500 استمارة استقصاء، وذلك بمعاونة فريق من الباحثين الشباب في مراحل الدراسات العليا، وتمكن الفريق من استعادة 413 استمارة؛ بمعدل استجابة يقترب من 83%، وذلك خلال شهري فبراير ومارس من عام 2018، وعند مراجعة الاستمارات المُستعادة قبل إدراجها في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) المعروف اختصارا بـ SPSS تبين أن هناك 28 استمارة غير مستوفاة؛ فاستبعدت لتصبح الاستمارات الصالحة للتحليل 385، ويمثل هذا العدد عينة الدراسة.

ويُلخص جدول 1 مواصفات عينة الدراسة من حيثُ التكرارات والنسب المئوية، وذلك في ما يتعلق بخمسة متغيرات ديموغرافية. وقد حددت تلك المتغيرات في ضوء المتغيرات الأكثر شيوعا في الدراسات السابقة؛ وذلك لغرضين، هما وصف العينة وإدراج تلك المتغيرات بوصفها متغيرات ضابطة عند تصميم نماذج الانحدار لاختبار فروض الدراسة.

ويصف جدول 1 عينة الدراسة المكونة من 385 مفردة؛ بما يقرب من 60% منهم من الذكور والباقي من الإناث. ومن حيثُ الفئة العمرية فإن نسبة 46% من المشاركين في الدراسة تراوح أعمارهم بين 30 سنة وأقل من 40 سنة، وكانت الفئة العمرية الآتية من حيث الوزن النسبي فئة الأعمار أقل من 30 سنة، في حين كانت الفئة الأقل من المشاركين من تجاوزت أعمارهم 50 سنة. وتقاربت نسبة المشاركين من حاملي المؤهل الدراسي المتوسط والمؤهل الدراسي الجامعي؛ فراوحت بين 43% و44%، في حين كانت نسبة المشاركين من حاملي مؤهلات دراسية فوق مستوى التعليم الجامعي 11%. وكانت نسبة المشاركين التي راوحت مستويات دخلهم الشهري بين 5000 جنيه وأقل من 10000 هي الفئة الأكثر شيوعا، وبلغت ما يقرب من 40%، في حين كانت نسبة المشاركين ذوي الدخل الشهري الأكثر من 20000 هي الفئة الأقل، وبلغت 18% من المشاركين. ومن حيثُ محل الإقامة كانت نسبة المشاركين المقيمين بالحضر 63% في حين بلغت نسبة المشاركين المقيمين بالريف 37%.

جدول 1
خصائص عينة الدراسة

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
الجنس		
ذكر	230	60%
أنثى	155	40%
العمر		
أقل من 30 سنة	87	23%
من 30 سنة حتى أقل من 40 سنة	177	46%
من 40 سنة حتى أقل من 50 سنة	67	17%
أكبر من 50 سنة	55	14%
مستوى التعليم		
مؤهل متوسط	174	45%
مؤهل جامعي	168	44%
دراسات عليا (دبلوم عالٍ – ماجستير – دكتوراه)	43	11%
الدخل الشهري		
أقل من 5.000 جنيه	78	20%
من 5.000 جنيه إلى أقل 10.000 جنيه	153	40%
من 10.000 جنيه إلى أقل 20.000 جنيه	86	22%
20.000 جنيه فأكثر	68	18%
محل الإقامة		
الريف	241	63%
الحضر	144	37%
إجمالي مفردات العينة	385	100%

أداة جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على تصميم استمارة لجمع البيانات، وذلك عن المتغيرات الرئيسية للدراسة وهي المعرفة المالية، والشمول المالي، والكفاءة الذاتية المالية. علاوة على ذلك، اشتملت الاستمارة على مجموعة من الأسئلة الشخصية، شملت متغيرات الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، وفئة الدخل الشهري، ومحل الإقامة. وكان الغرض من تلك المتغيرات الشخصية وصف عينة الدراسة، وكذلك إدراجها في نموذج انحدار مبدئي باعتبارها متغيرات ضابطة، وقد حددت تلك المتغيرات بعد مراجعة أدبيات الشمول المالي. أما مقاييس المعرفة المالية والشمول المالي والكفاءة الذاتية المالية فينبغي التأكد من جودتها، بوصف ذلك خطوة ضرورية سابقة على التحليل الإحصائي، تسهم في دعم الثقة في النتائج وقابليتها للتعميم.

وقد نفذت تلك الخطوة من خلال اختبارات الثبات والصدق لتلك المقاييس. وهذا ما سوف توضحه الدراسة في الفقرات الآتية.

مقياس المعرفة المالية

طور Shusha (2016) مقياسا للمعرفة المالية، وذلك المقياس اختبار مكون من ستة عشر سؤالا يُجيب عنها المُستقصى منه بتحديد الفقرة المعروضة أمامه إذا ما كانت صحيحة أم خطأ. واعتمدت الدراسة على هذا المقياس؛ لكونه مقياسا يتسق مع المفهوم الذي تبنته الدراسة للمعرفة المالية، كما أن هذا المقياس يأخذ شكل الاختبار، ومن ثم هو مقياس مناسب نظرا للطبيعة المعرفية للمتغير. وقد اختبر ثبات المقياس باستخدام اختبار ألفا كرونباخ، وأوضحت نتيجة الاختبار أن المقياس يتسم بالثبات؛ حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ 0.85، وهو بذلك تجاوز المعيار المقبول لثبات المقياس، وقد أوضح Hinkin (1995) أن الحد الأدنى المقبول لثبات أي مقياس هو 0.7، ولذا يُعد مقياس المعرفة المالية مقياسا ثابتا. وفي ما يخص صدق مقياس المعرفة المالية، أوضحت نتائج اختبار الصدق العاملي أن جميع معاملات فقرات المقياس تجاوزت الحد الأدنى لمعدل تحميل الفقرة على المتغير وهو 0.4 (Hinkin, 1995)، وبذلك احتفظ بجميع فقرات المقياس؛ لكون كل فقرة فيه تضيف قيمة وتدعم جودة المقياس. ويوضح جدول 2 نتائج اختبار الصدق العاملي لبنود مقياس المعرفة المالية.

جدول 2
نتائج اختبار الصدق العاملي لمقياس المعرفة المالية

الفقرة	معامل التحميل
التخطيط المالي الشخصي عملية تتضمن إعداد الخطط المتعلقة بالاحتياجات والغايات المالية المستقبلية	0.64
المعرفة المالية تؤدي إلى عادات إنفاق صحية	0.81
المال المستثمر في شهادة إيداع أكثر سيولة من الحساب الجاري	0.80
صافي الثروة الشخصية هي الفرق بين الدخل والنفقات	0.76
حسابات الادخار في البنوك التجارية يضمنها البنك المركزي	0.87
وديعة قيمتها ألف جنيه تزداد عندما تكون الفائدة المركبة شهرية مقارنة بفائدة مركبة ربع سنوية	0.46
معدل الفائدة على (كروت) الائتمان أعلى من معدل العائد على شهادات الإيداع	0.67
السجل الائتماني للشخص يتم الحصول عليه من البنك التجاري	0.71
الغرض الرئيسي من شراء تغطية تأمينية هو الحماية من مخاطر وقعت للشخص مؤخرا	0.74
نوع وثيقة التأمين وعمرها أحد محددات قسط التأمين	0.69
تغطي وثائق تأمين المنازل مخاطر، من مثل الحروب والفيضانات والزلازل	0.70
وثيقة التأمين محددة الأجل أقل تكلفة من وثيقة التأمين مدى الحياة	0.55
إستراتيجية الاستثمار عالية العائد عالية المخاطرة، تناسب عائلة في مقتبل الحياة مقارنة بعائلة في سن التقاعد	0.46

تابع / جدول 2
نتائج اختبار الصدق العاملي لمقياس المعرفة المالية

الفقرة	معامل التحميل
في حالة ارتفاع أسعار الفائدة فإن أسعار السندات سوف تزداد	0.65
الاستثمار في سهم واحد أكثر أمانا من الاستثمار في وثيقة استثمار	0.56
صندوق الاستثمار هو محفظة متنوعة من الأوراق المالية تُستخدم بوصفها أداة استثمارية	0.49

مقياس الشمول المالي

ترى دراسة Mindra and Mayo (2017) أن الشمول المالي مفهوم متعدد الأبعاد، وأن أبعاده هي الوصول والاستخدام والجودة. وطبقا لدراسة Sarma and Pais (2011) فإن أبعاد الشمول المالي هي الوصول والإتاحة والاستخدام. وعلى الرغم من تعدد وجهات النظر في ما يتعلق بأبعاد الشمول فإن هذه الدراسة ترى أن للشمول المالي بُعدين فقط، هما الوصول والاستخدام؛ وذلك نظرا لاتساق البُعدين مع مفهوم الشمول المالي الذي تبنته الدراسة. وقد عرفت Arora (2014) الوصول (Access) بأنه توافر الخدمات المالية المتنوعة بالجودة المناسبة وبالتكلفة المناسبة؛ أي أن الوصول يعني امتداد الخدمات المالية لقطاعات عريضة من المجتمع. أما الاستخدام (Usage) فعرفته بأنه مدى قدرة الأفراد على الاستفادة من الخدمات المالية المعروضة من قِبل مؤسسات النظام المالي الرسمي.

وترى هذه الدراسة ضرورة التمييز بدقة بين الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها؛ إذ إن وصول الفرد إلى الخدمات والمنتجات المالية لا يعني قيامه باستخدامها؛ فأحيانا تستبعد المؤسسات المالية أو النظام المالي بعض الأفراد؛ بسبب شروط وأحكام تقديم الخدمات أو بسبب خصائص الأفراد، ويعوق ذلك وصولهم إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتُعرف تلك الظاهرة بالاستبعاد المالي القسري. وقد تصل الخدمات والمنتجات المالية إلى الفرد إلا أنه يمتنع بمحض إرادته عن استخدام تلك الخدمات والمنتجات بسبب عوامل ثقافية أو سيكولوجية، وهو ما يُعرف بالاستبعاد المالي الطوعي. وهكذا يمكن النظر إلى الاستبعاد المالي القسري على أنه يتعلق بغياب أو ضعف لقدرة الأفراد على الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية، في حين يتعلق الاستبعاد المالي الطوعي برغبتهم في استخدام تلك المنتجات والخدمات.

وبعد مراجعة مقاييس الشمول المالي، تبين أن كل مقياس منها تعرض للانتقاد، وهو ما يثير قلقا بحثيا من تأثير ذلك على دقة عملية القياس ونتائج البحوث. كما أن معظم الدراسات ركزت على قياس الشمول من منظور جانب العرض (المؤسسات المالية)، واتجهت إلى دراسة تأثير ذلك على مؤشرات اقتصادية كلية. وعلى الرغم من أهمية ذلك الاتجاه فإنه لا يتفق مع هدف الدراسة، كما أنه يبتعد بها عن مجال الأدبيات المالية لصالح الأدبيات الاقتصادية. علاوة على ذلك، يمثل الافتقار إلى إجماع حول أداة قياس محددة للشمول المالي

عائقا صعبا يواجه الباحثين الذين يريدون زيادة فهمهم وإثراء معارفهم في مجال الشمول المالي. كما أنه يعوق أيضا قدرة صانعي السياسات على اتخاذ إجراءات تصحيحية. ولهذا طورت هذه الدراسة مقياس للشمول المالي من منظور جانب الطلب وذلك للأسباب الآتية:

- إن مقاييس الشمول المالي من منظور جانب العرض مهتمة بقياس التوافر، ولكن توافر الخدمات المالية لا يعني استخدامها (Demirgüç-Kunt *et al.*, 2015)، وربما يرجع ذلك إلى الاستبعاد المالي الطوعي.
- إن توافر الخدمات المالية لا يعني غياب قيود النظام المالي الرسمي، التي تؤدي إلى الاستبعاد الطوعي (مثل ارتفاع تكاليف الخدمات المالية، شروط الخدمة وأحكامها، والسياسات التمييزية، وما إلى ذلك).
- اعتمدت مقاييس الشمول المالي من جانب العرض على مؤشرات قد تكون مضللة. على سبيل المثال؛ مؤشر عدد الحسابات غير دقيق بما يكفي؛ فقد يمتلك فرد أكثر من حساب مصرفي واحد. علاوة على ذلك، قد يعاني مؤشر عدد الفروع أو عدد أجهزة الصراف الآلي مشكلات؛ لكون توافر الفروع وأجهزة الصراف الآلي لا يعني الوصول إليها من قبل جميع السكان؛ لأنها غالبا ما تتركز في المناطق الحضرية.
- ركزت مقاييس جانب العرض على بعض الخدمات المالية فقط، من مثل الودائع والقروض وتجاهلت خدمات مالية مهمة، من مثل المدفوعات والتأمين، التي يكون جمع البيانات عنها أمرا أكثر صعوبة. علاوة على ذلك، فإنه نظرا لندرة البيانات عن مقدمي الخدمات المالية الأخرى مثل مؤسسات التمويل الأصغر، ركزت هذه المقاييس على البنوك فقط.
- في بعض الحالات، واجهت دراسات الشمول من منظور العرض نقصا في البيانات المطلوبة لحساب مؤشرات الشمول المالي.
- إن ارتفاع مؤشرات جانب العرض لا يعني أن بعض الشرائح الاجتماعية الضعيفة أو المهمشة (على وجه الخصوص) قد وصلت أو استخدمت الخدمات المالية الرسمية.

ولهذه المبررات تبنت الدراسة مقياسا للشمول المالي مكونا من بعدين، هما الوصول والاستخدام. وقد طور ذلك المقياس من خلال عقد ورش عمل عدة، شارك فيها أكاديميون ومهنيون متخصصون في المجال المالي والمصرفي؛ وذلك لتطوير المقياس واختبار صدقه الظاهري. وفي هذا السياق، طوّر مقياس الوصول من عشر فقرات قيست على مقياس ليكرت الخماسي، وراوحت درجاته بين 1 وتعني غير موافق تماما، و5 وتعني موافقا تماما. أما مقياس الاستخدام فقد قيس بثماني فقرات على مقياس ليكرت الخماسي، راوحت درجاته بين 1 وتعني على الإطلاق و5 وتعني دائما. وأكدت نتائج اختباري الثبات والصدق جودة ذلك المقياس؛ إذ أوضحت نتائج اختبار الثبات أن معامل ألفا كرونباخ لبُعد الوصول 0.83 ولبُعد الاستخدام 0.87، ويوضح جدول 3 معاملات الصدق لفقرات بُعدي مقياس الشمول المالي وجميعُها تجاوز معيار الصدق المقبول علميا، الذي سبقت الإشارة إليه.

جدول 3
نتائج اختبار الصدق العاملي لمقياس الشمول المالي

المتغير أو الفقرة	معامل التحميل
الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية:	
تتوافر الخدمات المالية في جميع المناطق الجغرافية	0.71
تتوافر الخدمات المالية لجميع الوظائف والمهن	0.73
تتوافر الخدمات المالية لجميع الطبقات الاجتماعية	0.62
الخدمات المالية عبر الإنترنت والهاتف متاحة للجميع	0.52
شروط الخدمات المالية وأحكامها تمنع بعض الفئات من الوصول إليها (ع)	0.54
تغطي الخدمات المالية الاحتياجات الفعلية لمختلف فئات المجتمع	0.69
تواجه بعض شرائح المجتمع صعوبة في الوصول إلى فروع المؤسسات المالية (ع)	0.68
بعض فئات المجتمع لا تحتاج إلى خدمات مالية (ع)	0.53
الجهل المالي يمنع بعض فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية (ع)	0.67
غياب الوعي المالي يمنع بعض فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية (ع)	0.50
استخدام الخدمات والمنتجات المالية:	
أستخدم الحسابات المصرفية (مثل حساب التوفير، والحساب الجاري)	0.84
أستخدم خدمات الودائع المصرفية	0.72
أستخدم خدمات الائتمان المصرفي	0.68
أستخدم وسائل الدفع الإلكتروني في دفع قيمة مصروفاتي وفواتيري	0.51
أستخدم ماكينات الصراف الآلي (ATMs)	0.55
أستخدم الخدمات والمنتجات المالية عبر الإنترنت والتلفون المحمول	0.43
أستخدم (كروت) الائتمان أو (كروت) الخصم	0.59
أستخدم خدمات التأمين (مثل تأمينات الحياة أو التأمين على السيارة)	0.48

(ع) تشير إلى كون الفقرة عكسية.

مقياس الكفاءة الذاتية المالية

طوّر Lown (2011) مقياسا للكفاءة الذاتية المالية مكونا من ست فقرات عكسية، قيست على مقياس ليكرت الخماسي. وقد راعت هذه الدراسة ذلك عند تفريغ البيانات؛ حيثُ رُمزت إجابة المفردة موافق تماما = 1 وغير موافق تماما = 5. واعتمدت الدراسة على ذلك المقياس في قياس مدى توافر الكفاءة الذاتية المالية لدى كل مفردة من مفردات العينة محل الدراسة. وللتأكد من جودة المقياس اختبر ثباته وصدقه. وقد أظهرت نتائج اختبار الثبات أن المقياس يتسم بالثبات؛ حيثُ بلغ معامل ألفا كرونباخ 0.78. أما نتائج اختبار الصدق العاملي فقد رصدت في جدول 4، وفاقت جميع معاملات التحميل معيار الصدق المقبول علميا. وهكذا أكدت تلك النتائج جودة مقياس الكفاءة الذاتية المالية.

جدول 4
نتائج اختبار الصدق العاملي لمقياس الكفاءة الذاتية المالية

الفقرة	معامل التحميل
أجد صعوبة في السيطرة على خطة نفقاتي في حال ظهور مصروفات غير متوقعة	0.75
الحفاظ على التقدم نحو أهدافي المالية يمثل تحديا	0.73
في حال ظهور مصروفات غير متوقعة، غالبا ما ألجأ إلى الائتمان	0.70
عندما أواجه تحديات مالية، أمر بوقت عصيب حتى أقرر حلا مناسبا	0.66
أفتقد الثقة في قدرتي على إدارة أموالي	0.59
أنا قلق بشأن نفاد أموالي في فترة التقاعد	0.56

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على أساليب الإحصاء الوصفي من خلال استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل ارتباط بيرسون؛ لوصف متغيرات الدراسة ومعاملات الارتباط فيما بينها. كذلك تعتمد الدراسة على تطوير عدة نماذج انحدار؛ لدراسة تأثير المعرفة المالية على بُعدي الشمول المالي الوصول والاستخدام، وكذلك اختبار الكفاءة الذاتية المالية إذا ما كانت تتوسط تلك العلاقة. ومن أجل إدراج البيانات في ملف المدخلات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، المعروف اختصارا بـ SPSS، وتصميم نماذج الانحدار فقد تم ترميز متغيرات هذه الدراسة على النحو الموضح في جدول 5.

جدول 5
ترميز متغيرات الدراسة

اصطلاح المتغير بالعربية	اصطلاح المتغير بالإنجليزية	رمز المتغير
الوصول	Access	AC
الاستخدام	Usage	US
المعرفة المالية	Financial Literacy	FL
الكفاءة الذاتية المالية	Financial Self-efficacy	FSE
الجنس	Gender	GEN
العمر	Age	AGE
مستوى التعليم	Educational Level	EL
الدخل الشهري	Monthly Income	MI
محل الإقامة	Residence	R

وفي ضوء هذه الرموز، ولاختبار فروض الدراسة صممت مجموعة من نماذج الانحدار المتعدد؛ صمم نموذج انحدار مبدئي لقياس أثر المتغيرات الضابطة على المتغير التابع؛ أي أثر

الجنس والعمر ومستوى التعليم ومستوى الدخل ومحل الإقامة، على الشمول المالي. وقد حدد Baron and Kenny (1986) ثلاثة نماذج انحدار لاختبار الدور الوسيط. **الأول** يقيس انحدار المتغير المستقل على المتغير الوسيط؛ أي انحدار المعرفة المالية على الكفاءة الذاتية المالية. **والثاني** يقيس انحدار المتغير المستقل على المتغير التابع؛ أي انحدار المعرفة المالية على الشمول المالي. **والثالث** يقيس انحدار المتغير المستقل والمتغير الوسيط على المتغير التابع؛ أي انحدار المعرفة المالية والكفاءة الذاتية المالية على الشمول المالي. واشترطت تلك المنهجية أن تكون نماذج الانحدار الثلاثة معنوية، ولاختبار الدور الوسيط أوضحت هذه المنهجية أنه يجب مقارنة قيمة معامل بيتا للمتغير المستقل (المعرفة المالية) في النموذجين الثاني والثالث؛ فإذا أصبح معامل بيتا للمتغير المستقل في النموذج الثالث غير معنوي كان المتغير الوسيط (الكفاءة الذاتية المالية) وسيطا كليا، وإذا انخفضت قيمة معامل بيتا ولكنها ظلت معنوية كان المتغير الوسيط وسيطا جزئيا. علاوة على ما سبق، ونظرا إلى أن الشمول المالي مكون من بعدين، هما الوصول والاستخدام، فقد كررت تلك الخطوات على كل منهما علما بأن نموذج انحدار المعرفة المالية على الكفاءة الذاتية المالية واحد في الحالتين.

وفيما يلي نموذج انحدار المتغيرات الديموغرافية على الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية ونماذج الانحدار المتعدد لاختبار أثر المعرفة المالية على الوصول واختبار الدور الوسيط للكفاءة الذاتية المالية في العلاقة بين المعرفة المالية والوصول:

$$AC = \alpha + \beta_1 GEN + \beta_2 AGE + \beta_3 EL + \beta_4 MI + \beta_5 R + \varepsilon \quad (A1)$$

$$FSE = \alpha + \beta_1 GEN + \beta_2 AGE + \beta_3 EL + \beta_4 MI + \beta_5 R + \beta_6 FL + \varepsilon \quad (A2)$$

$$AC = \alpha + \beta_1 GEN + \beta_2 AGE + \beta_3 EL + \beta_4 MI + \beta_5 R + \beta_6 FL + \varepsilon \quad (A3)$$

$$AC = \alpha + \beta_1 GEN + \beta_2 AGE + \beta_3 EL + \beta_4 MI + \beta_5 R + \beta_6 FL + \beta_6 FSE + \varepsilon \quad (A4)$$

وفيما يلي نموذج انحدار المتغيرات الديموغرافية على استخدام المنتجات والخدمات المالية ونماذج الانحدار المتعدد لاختبار أثر المعرفة المالية على الاستخدام واختبار الدور الوسيط للكفاءة الذاتية المالية في العلاقة بين المعرفة المالية والاستخدام:

$$US = \alpha + \beta_1 GEN + \beta_2 AGE + \beta_3 EL + \beta_4 MI + \beta_5 R + \varepsilon \quad (B1)$$

$$FSE = \alpha + \beta_1 GEN + \beta_2 AGE + \beta_3 EL + \beta_4 MI + \beta_5 R + \beta_6 FL + \varepsilon \quad (B2)$$

$$US = \alpha + \beta_1 GEN + \beta_2 AGE + \beta_3 EL + \beta_4 MI + \beta_5 R + \beta_6 FL + \varepsilon \quad (B3)$$

$$US = \alpha + \beta_1 GEN + \beta_2 AGE + \beta_3 EL + \beta_4 MI + \beta_5 R + \beta_6 FL + \beta_6 FSE + \varepsilon \quad (B4)$$

النتائج والمناقشة

يصف جدول 6 ملخص الإحصاء الوصفي بين متغيرات الدراسة؛ حيثُ يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الوصول والاستخدام والمعرفة المالية والكفاءة الذاتية المالية. كما يعرض مصفوفة الارتباط بين تلك المتغيرات، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون، التي أوضحت معنوية جميع معاملات الارتباط وذلك عند مستوى معنوية 1%.

جدول 6
الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوصول	الاستخدام	المعرفة المالية	الكفاءة الذاتية المالية
الوصول	4.22	0.83	1			
الاستخدام	3.75	1.05	0.763**	1		
المعرفة المالية	8.64	2.09	0.436**	0.445**	1	
الكفاءة الذاتية المالية	3.17	1.28	0.578**	0.557**	0.631**	1

** تشير إلى معنوية معاملات الارتباط عند مستوى معنوية 1%.

ويعرض جدول 7 نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات الديموغرافية على الوصول (نموذج (A1))، وأثر المتغيرات الديموغرافية والمعرفة المالية على الكفاءة الذاتية المالية (نموذج (A2))، وأثر المتغيرات الديموغرافية والمعرفة المالية على الوصول (نموذج (A3))، وأثر المتغيرات الديموغرافية والمعرفة المالية والكفاءة الذاتية المالية على الوصول (نموذج (A4)).

جدول 7
نتائج الانحدار المتعدد على الوصول والكفاءة الذاتية المالية

المتغيرات	الوصول	الكفاءة الذاتية المالية	الوصول	الوصول
نماذج الانحدار	نموذج (A1) $\beta^{(sig)}$	نموذج (A2) $\beta^{(sig)}$	نموذج (A3) $\beta^{(sig)}$	نموذج (A4) $\beta^{(sig)}$
الثابت (α)	0.39**	0.33**	0.24**	0.13*
الجنس (GEN)	0.17**	0.10	0.13*	0.12*
العمر (AGE)	0.09	0.18*	0.07	0.07
مستوى التعليم (EL)	0.22**	0.29**	0.20**	0.19**
مستوى الدخل (MI)	0.24**	0.31**	0.17*	0.17*
محل الإقامة (R)	0.05	0.09	0.07	0.05
المعرفة المالية (FL)		0.48**	0.59**	0.31**
الكفاءة الذاتية المالية (FSE)				0.22**
معنوية النموذج $F^{(sig)}$	69.82**	81.17**	94.33**	112.18**
القدرة التفسيرية R^2	0.18	0.29	0.34	0.41

لاحظ: * معنوي عند 0.05؛ و ** معنوي عند 0.01.

باستعراض نتائج تحليل الانحدار المتعدد لنماذج الدراسة المتعلقة ببعد الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية. أوضحت نتائج اختبار النموذج (A1) أن هذا النموذج معنوي وتفسر المتغيرات الديموغرافية 18% من محددات الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية. كذلك أظهرت النتائج أن بعض المتغيرات الديموغرافية كان لها تأثير على وصول المفردة محل البحث إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتلك المتغيرات على الترتيب من حيثُ قوة تأثيرها هي: مستوى الدخل، ثم مستوى التعليم، ثم الجنس، ولم تؤثر متغيرات أخرى على الوصول وهي العمر ومحل الإقامة.

وتشير نتائج اختبار النموذج (A2) إلى معنوية النموذج وقدرته على تفسير 29% من التباين بين مفردات العينة في ما يتعلق بالكفاءة الذاتية المالية. وقد تأثرت الكفاءة الذاتية المالية للمفردة محل الدراسة بمستوى المعرفة المالية ثم مستوى الدخل ومستوى التعليم والعمر، أما محل الإقامة فلم يكن له تأثير على الكفاءة الذاتية المالية. وأوضحت نتائج اختبار النموذج (A3) أن المعرفة المالية أكثر المتغيرات تأثيرا على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية. وتؤيد تلك النتيجة فرض الدراسة الخاص بالأثر الإيجابي للمعرفة المالية على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية.

وأوضحت نتائج اختبار النموذج (A4) أن الكفاءة الذاتية المالية تتوسط جزئيا العلاقة بين المعرفة المالية والوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية. حيثُ انخفضت قيمة معامل بيتا للمعرفة المالية في ذلك النموذج مقارنة بالنموذج (A3) إلا أنها ظلت معنوية. وتشير تلك النتيجة إلى إمكانية تفسير العلاقة بين المعرفة المالية والوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية بمستوى الكفاءة الذاتية المالية. فقد يؤدي اكتساب المعارف المالية إلى دعم ثقة الفرد على التعامل مع القضايا والمشكلات المالية وتحسن إدارته لأمواله، وهو ما يُحسن مستويات الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

ويعرض جدول 8 نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات الديموغرافية على الاستخدام (نموذج (A1))، وأثر المتغيرات الديموغرافية والمعرفة المالية على الكفاءة الذاتية المالية (نموذج (A2))، وأثر المتغيرات الديموغرافية والمعرفة المالية على الاستخدام (نموذج (A3))، وأثر المتغيرات الديموغرافية والمعرفة المالية والكفاءة الذاتية المالية على الاستخدام (نموذج (A4)).

جدول 8
نتائج الانحدار المتعدد على الاستخدام والكفاءة الذاتية المالية

المتغيرات	الاستخدام	الكفاءة الذاتية المالية	الاستخدام	الاستخدام
نماذج الانحدار	نموذج (B1) $\beta^{(sig)}$	نموذج (B2) $\beta^{(sig)}$	نموذج (B3) $\beta^{(sig)}$	نموذج (B4) $\beta^{(sig)}$
الثابت (α)	0.31^{**}	0.33^{**}	0.28^{**}	0.14^{*}
الجنس (GEN)	0.22^{**}	0.10	0.18^{*}	0.13^{*}
العمر (AGE)	0.09	0.18^{*}	0.08	0.07
مستوى التعليم (EL)	0.28^{**}	0.29^{**}	0.21^{**}	0.17^{**}
مستوى الدخل (MI)	0.26^{**}	0.31^{**}	0.20^{**}	0.12^{*}
محل الإقامة (R)	0.07	0.09	0.07	0.05
المعرفة المالية (FL)		0.48^{**}	0.44^{**}	0.23^{**}
الكفاءة الذاتية المالية (FSE)				0.28^{**}
معنوية النموذج $F^{(sig)}$	78.61^{**}	81.17^{**}	101.42^{**}	124.39^{**}
القدرة التفسيرية R^2	0.20	0.29	0.39	0.45

لاحظ: * معنوي عند 0.05؛ و ** معنوي عند 0.01.

وباستعراض نتائج تحليل الانحدار المتعدد لنماذج الدراسة المتعلقة ببعد استخدام الخدمات والمنتجات المالية. أوضحت نتائج اختبار النموذج (B1) أن هذا النموذج معنوي وأنه يفسر 20% من محددات استخدام الخدمات والمنتجات المالية. كذلك أظهرت النتائج أن بعض المتغيرات الديموغرافية كان لها تأثير على استخدام المفردة محل البحث للخدمات والمنتجات المالية، وتلك المتغيرات على الترتيب من حيثُ قوة تأثيرها هي: مستوى التعليم، ثم مستوى الدخل، ثم الجنس، ولم تؤثر متغيرات أخرى على الاستخدام، وهي العمر ومحل الإقامة.

وأوضحت نتائج اختبار النموذج (B3) أن المعرفة المالية كانت المتغير الأكثر تأثيرا على استخدام الخدمات والمنتجات المالية. وتؤيد تلك النتيجة فرض الدراسة الخاص بالأثر الإيجابي للمعرفة المالية على استخدام الخدمات والمنتجات المالية. وأوضحت نتائج اختبار النموذج (B4) أن الكفاءة الذاتية المالية تتوسط جزئيا العلاقة بين المعرفة المالية واستخدام الخدمات والمنتجات المالية؛ حيث انخفضت قيمة معامل بيتا للمعرفة المالية في ذلك النموذج مقارنة بالنموذج (B3) إلا أنها ظلت معنوية.

وهكذا توصلت الدراسة الحالية إلى وجود أثر إيجابي للمعرفة المالية على الشمول المالي. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Evans (2016). ويمكن تفسير تلك النتيجة في ضوء نظرية التعلم الاجتماعي؛ حيث يغير الأفراد سلوكياتهم تجاه المواقف

والمشكلات المالية نتيجة اكتساب معارف ومهارات من خلال التعلم الاجتماعي، وهو ما ينعكس على وعي الأفراد المالي ويسهم في دعم جودة خياراتهم المالية. فقد أوضحت أدبيات الشمول المالي أن المعوق الرئيسي للشمول المالي هو تدني مستوى المعرفة بالمنتجات والخدمات المالية، علاوة على غياب الوعي بأهمية تلك المنتجات والخدمات ودورها في تحقيق الرفاهية المالية وتحسين جودة الحياة.

كذلك أوضحت النتائج أن الكفاءة الذاتية المالية تتوسط العلاقة بين المعرفة المالية والشمول المالي. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Mindra and Moya, 2017). ويمكن تفسير الأثر الإيجابي المباشر للمعرفة المالية على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية جزئيا في ضوء دور المعرفة المالية في دعم ثقة الأفراد في قدراتهم على المفاضلة بين تلك الخدمات والمنتجات واختيار البديل الأنسب لاحتياجاتهم المالية. فقد يؤدي اكتساب المعارف المالية إلى دعم ثقة الفرد على التعامل مع القضايا والمشكلات المالية وتحسن إدارته لأمواله وهو ما يحسن مستويات استخدامه للخدمات والمنتجات المالية الرسمية على اختلاف أنواعها. كما أن التوسط الجزئي للكفاءة الذاتية المالية يُشير إلى أن العلاقة بين المعرفة المالية والشمول علاقة غير مباشرة، وأن هناك متغيرات أخرى تتوسط تلك العلاقة ويمكن تفسيرها بها، ولعل من بين تلك المتغيرات الوعي المالي والمحددات الثقافية للشمول المالي كالقيم والمعتقدات الدينية.

ويسهم الشمول المالي في الحد من مستويات الفقر، من خلال التغلب على الظاهرة الاقتصادية المعروفة بعدم عدالة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع وذلك بضمان تقديم النظام المالي الرسمي خدمات ومنتجات مالية تناسب احتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة؛ بما يسهم في تحسين مستوى رفاهيتهم المالية وتحسين جودة حياتهم. وتكمن الغاية من تبني المنظمات الدولية والحكومات لفلسفة الشمول المالي في توفير خدمات ومنتجات مالية لجميع فئات المجتمع، وبخاصة الفئات الفقيرة والمهمشة؛ بما يضمن دمجها في النظام المالي الرسمي ويمكنها من المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة والاستفادة من عوائدها وتوفير فرص لها للخروج من حلقة الفقر.

ومن منطلق آخر، عانت الدولة المصرية في الآونة الأخيرة من حالة عدم الاستقرار السياسي؛ ما أثر على قدرات الدولة المالية والاقتصادية وأجبرها على التخلي عن العديد من سياسات دعم المواطنين. ولعل ذلك كان مبررا قويا لتهتم الدولة بالشمول المالي كي تدعم المواطنين، ولكن من منظور آخر هو منظور دعم فرص وصولهم إلى الخدمات والمنتجات المالية ودعم قدراتهم لتطوير حياتهم وتحسين مستوى رفاهيتهم المعيشية. ولا يعني ذلك تخاذل الدولة أو تراجعها عن القيام بدورها، ولكن في ضوء المتغيرات والظروف السياسية والاقتصادية الأخيرة قررت الدولة التخلي عن القيام بدور العائل والقيام بدور المدرب.

ولعل مبادرة البنك المركزي المصري بتوفير فرص تمويلية لرواد الأعمال والمستثمرين في المشروعات الصغيرة بفائدة بسيطة 5% سنويا، وإلزام المصارف بزيادة عدد فروعها (التي ينبغي أن تكون في ضوء خطة شاملة لتغطية المناطق المهمشة)، ومبادرة أسبوع الشمول المالي التي قدمت خلالها خدمات مصرفية مجانية، على رأسها إعفاء المواطن من رسوم فتح حساب مصرفي، ويعد هذا من أفضل الممارسات التي قامت بها الدولة في الآونة الأخيرة.

وعلى الرغم مما سبق عرضه، تنبغي الإشارة إلى أن هذه الدراسة اعتمدت على عينة ميسرة، كما أنها دراسة عرضية (Cross sectional)؛ حيث استطلعت آراء مفردات العينة في مستويات الشمول وقياس مدى توافر المعرفة المالية لديهم ومدى إدراكهم لمستوى كفاءتهم الذاتية المالية في لحظة زمنية معينة. ولذلك ينبغي التعامل مع تعميم نتائج الدراسة بشيءٍ من الحذر، كما ينبغي التنويه إلى أهمية تكرار هذه الدراسة على عينات أخرى ولأكثر من مرة؛ وذلك للتأكد مما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

الخاتمة

تحتاج الدولة المصرية لتحقيق الشمول المالي إلى إستراتيجية متكاملة، تقوم فيها بدور المُثَقِّف المالي؛ حيث ينبغي لأجهزة الدولة نشر المعرفة بالمنتجات والخدمات المالية بين مختلف شرائح المجتمع وعلى وجه الخصوص الطبقات الفقيرة والمهمشة. وكذلك ينبغي تنمية وعي المواطنين بأهمية تلك المنتجات والخدمات ودورها في تحقيق الرفاهية المالية وتحسين جودة الحياة. وقد يكون ذلك بإدراج بعض الموضوعات المالية – على سبيل المثال عن الادخار والاستثمار والمشروعات الصغيرة والمؤسسات المالية – في المقررات الدراسية، بما يسهم في بناء ثقافة مالية ويقضي على المعتقدات الموروثة والخاطئة عن النظام المالي والمصرفي، التي تُعد من الأسباب الرئيسية للاستبعاد المالي الطوعي.

وقد يكون تطوير المعرفة المالية للمواطنين وزيادة وعيهم المالي من خلال طرح القضايا المالية على أجندة الدولة الإعلامية؛ بحيث تخصص القنوات الرسمية والداعمة للدولة ساعات أو برامج لنشر المعرفة المالية بين المواطنين. كذلك ينبغي أن تعيد المؤسسات المالية النظر في معايير منح الائتمان بما يُمَكن الفئات الفقيرة والمهمشة من الحصول على احتياجاتهم التمويلية بتكلفة مناسبة.

ويمكن أن تتبنى مؤسسات الدولة إستراتيجية تستهدف زيادة وعي المصريين بأهمية الخدمات والمنتجات المالية ودورها في الارتقاء بمستويات الرفاهية المالية وجودة الحياة. وفي إطار تلك الإستراتيجية يجب توجيه المؤسسات المالية نحو توفير مزيج متنوع من الخدمات والمنتجات المالية بما يناسب الاحتياجات المختلفة لفئات المجتمع المصري، وعلى

وجه الخصوص الفئات الفقيرة والمهمشة وذوو الدخول المحدودة؛ لتمكينهم اقتصاديا ومجتمعيا.

كذلك يجب توجيه المؤسسات المالية نحو زيادة المعرفة والوعي المالي للمجتمع من خلال نشر الثقافة المالية وإجراءات الحصول على الخدمات والمنتجات المالية وأهمية الحفاظ على سجل ائتماني نظيف. كما يجب توجيه المؤسسات المالية إلى التخلي عن قدر من الربحية مقابل القيام بالمسؤولية الاجتماعية والارتقاء بمستويات مواطنة تلك المؤسسات. ولعل ذلك يؤدي إلى زيادة الوعي المالي المجتمعي ويسهم في فهم أفراد المجتمع وقبولهم للخدمات والمنتجات المالية وزيادة قدراتهم على صنع قرارات مالية سديدة، ومن المتوقع أن يسهم ذلك في رفع المزيد من الأعباء عن كاهل الدولة.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصي مجتمع الباحثين بدراسات مستقبلية عن محددات الشمول المالي سواء الديموغرافية أو الثقافية أو المؤسساتية. كذلك ينبغي دراسة متغيرات وسيطة أخرى مثل الوعي المالي أو القيم والمعتقدات في محاولة لتفسير العلاقة بين المعرفة المالية والشمول المالي. وتنوه الدراسة إلى أهمية دراسة دور كل من سياسات البنك المركزي المصري، والتكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي.

المراجع

Ardic, O. P., Heimann, M., and Mylenko, N. 2011. *Access to Financial Services and the Financial Inclusion Agenda around the World: A Cross-country Analysis with a New Data Set*. The World Bank.

Arora, R. U. 2014. Access to Finance: An Empirical Analysis. *The European Journal of Development Research*, 26(5): 798-814.

Atkinson, A., and Messy, F. A. 2011. Assessing Financial Literacy in 12 Countries: An OECD/INFE International Pilot Exercise. *Journal of Pension Economics and Finance*, 10(4): 657-665.

Baron, R. M., and Kenny, D. A. 1986. The Moderator-Mediator Variable Distinction in Social Psychological Research: Conceptual, Strategic, and Statistical Considerations. *Journal of Personality and Social Psychology*, 51(6): 1173-1182.

Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., and Honohan, P. 2009. Access to Financial Services: Measurement, Impact, and Policies. *The World Bank Research Observer*, *24*(1): 119-145.

Braunstein, S., and Welch, C. 2002. Financial Literacy: An Overview of Practice, Research, and Policy. *Federal Reserve Bulletin*, 88: 445-457.

Carbó, S., Gardner, E., and Molyneux, P. 2005. *Financial Exclusion*. Springer.

Claessens, S. 2006. Access to Financial Services: A Review of the Issues and Public Policy Objectives. *The World Bank Research Observer*, 21(2): 207-240.

Demirgüç-Kunt, A., Kane, E., and Laeven, L. 2015. Deposit Insurance around the World: A Comprehensive Analysis and Database. *Journal of Financial Stability*,*20: 155-183*.

Demirgüç-Kunt, Asli, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar, and Jake Hess. 2018. The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. Washington, DC: World Bank.

Evans, O. 2016. Determinants of Financial Inclusion in Africa: A Dynamic Panel Data Approach. University of Mauritius Research Journal 22: 1-23.

Fauziah, Taib, M., Ramayah, T., and Abdul Razak, D. 2008. Factors Influencing Intention to Use Diminishing Partnership Home Financing. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 1(3): 235-248.

Gupte, R., Venkataramani, B., and Gupta, D. 2012. Computation of Financial Inclusion Index for India. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 37: 133-149.

Hinkin, T. R. 1995. A Review of Scale Development Practices in the Study of Organizations. *Journal of Management*, 21(5): 967-988.

Jelley, H. M. 1958. *A Measurement and Interpretation of Money Management Understandings of Twelfth-grade Students* (Doctoral dissertation, University of Cincinnati).

Kempson, E. 2000. *In or out?: Financial Exclusion: Literature and Research Review*. Financial Services Authority.

Kempson, E. and Whyley, C. 1999. Understanding and Combating Financial Exclusion. *Insurance Trends*, 21: 18-22.

Klapper, L., Lusardi, A., and Van Oudheusden, P. 2015. Financial Literacy around the World. Insights from the *Standard and Poor's Ratings Services Global Financial Literacy Survey*.

Leyshon, A., and Thrift, N. 1996. Financial Exclusion and the Shifting Boundaries of the Financial System. Environment and Planning A 28:1150-1156.

Lown, J. 2011. Development and Validation of a Financial Self-efficacy Scale.Journal of Financial Counseling and Planning, 22(2): 54-63.

Lusardi, A., and Mitchell, O. S. 2014. The Economic Importance of Financial Literacy: Theory and Evidence. *Journal of Economic Literature*, 52(1): 5-44.

Mindra, R., and Moya, M. 2017. Financial Self-efficacy: A Mediator in Advancing Financial Inclusion. *Equality, Diversity and Inclusion: An International Journal*, 36(2): 128-149.

Mitton, L. 2008. *Financial Inclusion in the UK: Review of Policy and Practice*. York: Joseph Rowntree Foundation.

Panigyrakis, G. G., Theodoridis, P. K., and Veloutsou, C. A. 2002. All Customers are not Treated Equally: Financial Exclusion in Isolated Greek Islands. *Journal of Financial Services Marketing*, 7(1): 54-66.

Rangarajan, C. 2008. Report of the Committee on Financial Inclusion. *Ministry of Finance, Government of India*.

Remund, D. L. 2010. Financial Literacy Explicated: The Case for a Clearer Definition in an Increasingly Complex Economy. *Journal of Consumer Affairs*, 44(2): 276-295.

Sarma, M. 2008. *Index of financial inclusion*. Working Paper No. 215. Indian Council for Research on International Economic Relations.

Sarma, M., and Pais, J. 2011. Financial Inclusion and Development. *Journal of International Development*, 23(5): 613-628.

Saunders, M., Lewis, P., and Thornhill, A. 2016. *Research Methods for Business Students*. 7/e. Pearson education.

Schagen, S., and Lines, A. 1996. *Financial Literacy in Adult Life: A Report to the Natwest Group Charitable Trust*. National Foundation for Educational Research, Don Gresswell, London.

Shusha, A. 2016. The Mediating Role of Rational Buying in the Relationship between Financial Literacy and Financial Well-being. *Research Journal of Finance and Accounting*, 7(4): 133-142.

Sinclair, S. P. 2001. *Financial Exclusion: An Introductory Survey*. Centre for Research into Socially Inclusive Services, Edinburgh College of Art/Heriot Watt University.

World Economic Forum. 2018. Advancing Financial Inclusion Metrics: Shifting from Access to Economic Empowerment. White Paper.

ABSTRACT

The Role of Financial Self-efficacy in the Relationship between Egyptians' Financial Literacy and their Financial Inclusion

Amir A. Shusha
Damietta University, Egypt

Aim of the Paper: This study aimed to investigate the impact of Egyptians' financial literacy on their financial inclusion by testing the mediated role of financial self-efficacy.

Study Design: The study relied on the multiple regression method, as well as the methodology outlined by Baron and Kenny (1986) to test the mediated role of financial self-efficacy in the relationship between financial literacy and financial inclusion.

Sample and Data: The study used a questionnaire to collect data from a sample of 385 Egyptians (60% males and 40% of females).

Results: The results showed a significant positive effect of financial literacy on financial inclusion. Also, the results showed that financial self-efficacy partially mediates the relationship between financial literacy and financial inclusion.

Conclusion: The study ended with a set of recommendations for decision makers in the state bodies at the level of education, media and financial institutions. The recommendations aimed to enrich financial literacy among Egyptians and enhance their financial self-efficacy as a mechanism to improve the level of financial inclusion.

أمير علي المرسي شوشة، حاصل على درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة المنصورة عام 2009، وأستاذ إدارة الأعمال المساعد في عام 2015 من جامعة دمياط، ويعمل حاليا أستاذا مساعدا بقسم إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة دمياط، وترتكز الاهتمامات البحثية على: المعرفة المالية، والرفاهية المالية، والشمول المالي، والميل نحو المخاطرة، وسلوك القطيع.
(dr.amir.shusha@gmail.com)

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

مجلة الحقوق

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور فيصل عبدالله الكندري

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣
E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069